

الدور المعدل لحوسبة الأنظمة الجمركية على العلاقة بين الرقابة الحكومية والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

غنوة جمال شحادة عبدالله

محاضر غير متفرغ، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، الأردن

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٢٨ مايو ٢٠٢٤م

أكبر تساعد العاملين في دائرة الجمارك باستخدام التقنيات التي يراها مناسبة.

الكلمات المفتاحية: حوسبة الأنظمة الجمركية، نظم الرقابة، الأداء المحاسبي، دائرة الجمارك الأردنية.

Abstract

This study aimed to identify the modifying role of computerization of customs systems on the relationship between control systems and accounting performance in the Jordanian Customs Department. To achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approach was followed, by developing a questionnaire and distributing it to a sample consisting of (59) male and female employees in the Jordanian Customs Department. After conducting statistical analysis

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الدور المعدل لحوسبة الأنظمة الجمركية على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تطوير استبانة وتوزيعها على عينة مكونة من (٥٩) موظف وموظفة في دائرة الجمارك الأردنية، وبعد إجراء التحليل الإحصائي من خلال برنامج (SPSS) باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أبرزها معادلة الانحدار المتعدد، ومعادلة الانحدار الهرمي، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج من أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لنظم الرقابة على الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية، فضلاً عن وجود أثر لحوسبة الأنظمة الجمركية كمتغير معدل على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أبرزها: ضرورة تقديم تسهيلات وصلاحيات

أن آثارها انعكست على الوحدات الاقتصادية ومنظمات الأعمال لإعدادها واستخدامها وفقاً لمبدأ التكلفة الاقتصادية (المنفعة مقابل التكلفة). أدى كبر حجم المشروعات التجارية وتنوع أهدافها وتعدد أقسامها وفروعها الداخلية والخارجية وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية إلى ازدياد الحاجة إلى المعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ما يسمى بالذكاء الاصطناعي والذي يعتبر أحد فروع نظم المعلومات والذي تتولد منه النظم الخبيرة، حيث تعتبر النظم الخبيرة من أنجح منتجات علوم الذكاء الاصطناعي وأكثرها قابلية للتطبيق، حيث تتميز بأنها من التطبيقات المتطورة التي تتميز بسرعة النمو وزيادة الكفاءة في تحقيق الرقابة الفاعلة على المعلومات التي تنتجها تلك النظم وخصوصاً المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز الضوابط الرقابية العامة لتلك النظم والتي تتمثل بالضوابط التنظيمية وضوابط الوصول إلى الأجهزة والبرامج وضوابط تطوير وصيانة الأجهزة وضوابط أمن الملفات.

تهدف الرقابة المحاسبية إلى التحقق من أن كل عمليات المؤسسة قد تم تنفيذها وفقاً لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة، وأن كل عمليات المؤسسة قد تم تسجيلها في دفاتر المؤسسة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية، وتتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات المؤسسة مع الأصول الموجودة بالفعل في أقسام

through the SPSS program using a set of statistical methods, most notably the multiple regression equation and the hierarchical regression equation, the study showed a set of results, the most notable of which is the presence of a statistically significant effect at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) for performance control systems. Accounting in the Jordanian Customs Department, in addition to the presence of an impact of computerizing customs systems as a modifying variable on the relationship between control systems and accounting performance in the Jordanian Customs Department. The study recommended a set of recommendations, the most prominent of which are: the necessity of providing greater facilities and powers to help workers in the Customs Department use the techniques that it deems appropriate.

Keywords: computerization of customs systems, control systems, accounting performance, Jordanian Customs Department.

* مقدمة الدراسة

امتداداً للثورة العلمية والتكنولوجية التي بدأت في السبعينات من القرن الماضي وأخذت تسري في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة، حتى

المؤسسة المختلفة ومخازنها، وتعتبر الإدارة المالية أو إدارة الحسابات بالمؤسسة مسؤولة عن وضع نظام سليم للرقابة المحاسبية بهدف حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها.

ساهم التقدم والتطور التكنولوجي في مجال نظم المعلومات الرقمية والاتصالات والشبكات في التسعينيات في تحسين مستويات الأداء وتقديم الخدمات في كافة المؤسسات العامة والخاصة، وهو ما انعكس بشكل كبير على جودة الخدمات المقدمة في معظم المؤسسات الحكومية حيث شهد القطاع الحكومي في المملكة الأردنية الهاشمية تطوراً كبيراً في مجال تقديم الخدمات للأفراد وشركات الأعمال، حيث عمدت هذه المؤسسات إلى الاستفادة من التطور الذي يحدث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تقديم الخدمات الإلكترونية إلى رفع كفاءتهم وتعزيز فعاليتهم. تحقيق الأهداف المرجوة تجاه متلقي الخدمة في ضوء أهداف ورؤى الجهات الإدارية في المؤسسة.

وتعتبر نظم الرقابة المالية أحد أهم الوسائل التي تستخدم في عمليات الضبط والمحافظة على الأموال العامة لدى المؤسسات، مما لفت انتباه الحكومة إلى ضرورة مراقبة المبالغ التي يتم إنفاقها وأوجه ومبررات صرف تلك النفقات والتأكد من عدم المغالاة والإسراف فيها من خلال التركيز على إخضاع عملية الإنفاق الحكومي إلى رقابة فاعلة وصارمة.

* مشكلة الدراسة

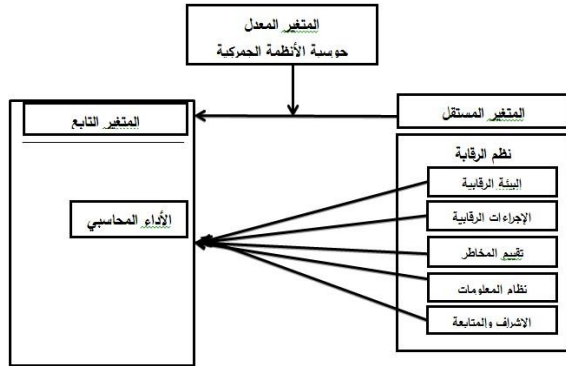
تواجه المؤسسات الحكومية في الأردن ضغوطاً مختلفة سواء على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، مما ينتج

عنه زيادة نسبة الشكاوى بسبب سوء بعض الممارسات الإدارية وتجذر النظام البيروقراطي في إجراءات عملها، مما يؤدي إلى استنزاف الوقت والجهد والمال للمراجعين لإنجاز معاملاتهم، الأمر الذي جعل القيادات الإدارية في دائرة الجمارك الأردنية أمام تحد كبير في كيفية تحقيق النجاح والتميز في جودة الخدمات التي تقدمها، خاصة وأن الجمارك الأردنية تعتبر المرآة التي تعكس الوجه الحضاري والعلمي والتقني الذي وصل إليه الأردن من خلال العمل على تقديم خدمات جهركية ذات جودة مرتفعة وبأقل وقت للإنجاز.

تكمن مشكلة هذه الدراسة بأنه بالرغم من وجود العديد من الدراسات العربية والأجنبية تناولت أنظمة الرقابة في كافة القطاعات العامة والخاصة، وعلى اختلاف أنشطتها إلا أنها كانت مختلفة في نتائجها، وذلك من خلال اختلاف طبيعة الدور الذي تلعبه عناصر الرقابة على جوانب الأداء المحاسبي والإداري، وحيث إن الوحدات الحكومية تواجه كثيراً من التحديات في تحقيق أهدافها ضمن محدودية موازاتها الفرعية، ومن خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين أن المؤسسات الحكومية في أمس الحاجة لمثل هذه الدراسة لبيان الدور المعدل لحوسبة الأنظمة الجهركية على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية، وبالتالي تحقيق أهداف هذه دائرة الجمارك، والحد من الهدر في الموارد، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال أسئلة الآتية:

السؤال الأول: هل يوجد أثر لنظم الرقابة على الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية؟

بالأداء المحاسبي، والمتغير الثالث المتمثل بحوسبة الأنظمة الجمركية.



* فرضيات الدراسة

لتحقق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لنظم الرقابة بأبعادها الفرعية (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتواصل، الإشراف والمتابعة) على الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثانية (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لحوسبة الأنظمة الجمركية كمتغير معدل على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية.

* التعريفات الإجرائية

نظم الرقابة: جميع الوسائل والإجراءات التي تستخدمها دائرة الجمارك الأردنية لحماية أصولها وموجوداتها والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية لرفع الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة وتحقيق الفاعلية.

البيئة الرقابية: تعتبر بيئة الرقابة من أهم مكونات نظام الرقابة الداخلية وتعتبر القاعدة والمظلة الرئيسية

السؤال الثاني: هل يوجد أثر لحوسبة الأنظمة الجمركية كمتغير معدل على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي

في دائرة الجمارك الأردنية؟

* أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما:

* الأهمية العلمية

حيث يلاحظ ندرة الدراسات المتخصصة في التعرف على الدور المعدل لحوسبة الأنظمة الجمركية على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية، لذا تنبع أهمية دراسة هذا المجال من هذا المنطلق وذلك من أجل دراسة مصطلحات ومفاهيم وعناصر نظم الرقابة على الأداء المحاسبي التي تمس القطاع الحكومي وخصوصاً دائرة الجمارك الأردنية.

* الأهمية العملية

تنبثق الأهمية العملية للدراسة الحالية من اختيارها للمجتمع الذي طبقت عليه وهو القطاع الحكومي ممثلاً بدائرة الجمارك والتي تلعب دوراً حيوياً ومهماً للمجتمع وعلى جميع مستوياته ومكوناته، وبالتالي قد تساعد دائرة الجمارك بالاستفادة من نتائجها ومعرفة ما هو مطبق لديها وما يستوجب تطبيقه من أجل تحسين مستوى نظم الرقابة على الأداء المحاسبي لديها وبالتالي رفع إنتاجية الدائرة وتقديم أفضل الخدمات المقدمة للمراجعين.

* نموذج الدراسة

يظهر الشكل رقم (1) نموذج الدراسة والذي يبين وجود ثلاث متغيرات في الدراسة الحالية، الأول هو المتغير المستقل والمتمثل بنظم الرقابة، والثاني متغير تابع والمتمثل

للمكونات الأخرى. وتشمل السياسات والإجراءات التي تعكس توجهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة حول نظام الرقابة الداخلية وأهميته بالنسبة للمؤسسة. تتأثر بيئة الرقابة بثقافة الشركة وتاريخها.

الإجراءات الرقابية: يجب تقييم جميع المخاطر المتعلقة بهذه الأنشطة، وتتضمن الأنشطة التقليدية المتعلقة بمفهوم الرقابة الداخلية والسياسات والإجراءات التي تؤدي الى ضمان الالتزام بالتوجهات الإدارية، والتأكد من اتخاذ الاجراءات الضرورية لإدارة المخاطر التي تواجه الشركة في تحقيقها لأهدافها.

تقييم المخاطر: تحديد المخاطر ثم تحليلها، ويعد تقييم المخاطر جزءاً هاماً من نشاط التدقيق الداخلي، لتقدير المخاطر الهامة، وتقييم احتمالية وقوعها، ومدى تكرار حدوثها، وكيف تتم ادارتها، وتقييم الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهتها، كما أنها عملية يتم بموجبها تحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة التي تؤثر على إعداد القوائم المالية والأحداث والظروف الداخلية والخارجية.

نظام المعلومات والتواصل: على استخدام المعلومات والاتصالات التي تتميز بأنها عملية دمج المعالجة مع روابط الاتصالات السريعة. من هنا يعتبر هذا العنصر من اهم العناصر لبعض القطاعات، مثل قطاع المعدات والأجهزة، البرمجيات، الأفراد، الإجراءات، والبيانات.

الإشراف والمتابعة: مراقبة نظام الرقابة الداخلية من خلال تقييم جودة وجوده الأداة من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة، والتقييمات الدورية المنفصلة. نلاحظ من شمولية مكونات الرقابة الداخلية أنها تساعد وتعمل بشكل جيد

لتحقيق فاعلية هيكل الرقابة الداخلية، من إدارة المخاطر، وسلامة البيانات المالية، والامتثال للأنظمة والقوانين، بحيث يجب تقديم التقرير.

الأداء المحاسبي: الأهداف أو المخرجات التي يسعى النظام إلى تحقيقها أو إنجاز الأهداف وتوجيه الموارد في الاتجاه الصحيح لبلوغ أهدافها.

حوسبة الأنظمة الجمركية: هو نظام حاسوبي يستخدمه موظفو دائرة الجمارك الأردنية؛ لتسهيل الخدمات المقدمة لمتلقي أصحاب شركات التخليص والمراجعين على اختلاف أعمالهم.

* حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالآتي:

– **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة على دائرة الجمارك الأردنية في الأردن.

– **الحدود الزمانية:** تم إنجاز هذه الدراسة خلال العام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢٣).

– **الحدود البشرية:** تعتمد الدراسة على العاملين في الإدارة العليا والوسطى في دائرة الجمارك الأردنية.

– **الحدود العلمية (الموضوعية):** تناقش هذه الدراسة الدور المعدل لحوسبة الأنظمة الجمركية على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية.

* الإطار النظري

بدأت المؤسسات في التخلص من الطرق التقليدية السابقة، وعمدت إلى توظيف المعلومات الرقمية في تقديم الخدمات وحفظ البيانات وأرشفتها، بهدف تطوير وتحسين الأداء بأقل التكاليف، وأسرع الطرق الممكنة مع ضمان سرية

وأمن المعلومات، ومن تلك المؤسسات الحكومية التي شهدت تطوراً متزايداً وسريعاً في هذا المجال دائرة الجمارك الأردنية.

كما شهدت دائرة الجمارك الأردنية في الأعوام العشرين السابقة تطوراً متسارعاً وملموساً في مجال تقديم خدمات وسرعة الإنجاز، حيث قامت باستخدام كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة في تقديم أفضل الخدمة الجمركية، حيث بدأت دائرة الجمارك في العشرة أعوام الأخيرة في حوسبة جميع الاجراءات الجمركية، وعمدت إلى ربط هذه الاجراءات مع بعضها البعض داخل المركز الجمركي الواحد، ومن ثم ربطها بالمراكز الجمركية الأخرى بهدف تسريع الاجراءات وتخفيض وقت الإنجاز بما يضمن سرية وأمن المعلومات (الموسوعة الجمركية/ مديرية تكنولوجيا المعلومات).

وتعد دائرة الجمارك الأردنية إحدى أهم المؤسسات الحكومية التابعة لوزارة المالية وأعرقها، حيث تأسست عام (١٩٢١)، ومنذ تأسيس الإمارة وكانت تحت أكثر من مسمى، إلا أن صدور قانون الجمارك رقم (١٦) لسنة (١٩٨٣) وسميت بموجبه دائرة الجمارك الأردنية يترأسها مدير عام الجمارك، وصدر عدة تعديلات كان آخرها تعديل رقم (١٠) لسنة (٢٠١٩)، وكان الهدف من ذلك أن تواءم التشريعات واتفاقيات التجارة الحرة مع معظم الدول وكذلك تسهيل وتبسيط الاجراءات الجمركية وتطويرها واستخدام التكنولوجيا الحديثة فيها

WWW.Customs.gov.jo

تقييم الأداء المحاسبي هو القياس للتأكد من أن الأداء الفعلي للعمل يوافق معايير الأداء المحددة. ويعتبر التقييم مطلب ضروري لكي تحقق المؤسسة أهدافها بناء على المعايير الموضوعية. فهو عملية دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة

والضعف من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المؤسسة مسبقاً. كذلك يعتبر تقييم الأداء للمؤسسات والذي يتم عن طريق قياس الربحية والحصة السوقية تحصيلاً مالياً، بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة التي تسهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة. وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى كي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات (مطر، ٢٠١٠).

"يعرف الأداء المحاسبي على أنه التفاعل بين السلوك والإنجاز، أو أنه مجموع السلوك والنتائج التي تحققت معاً، مع الميل إلى إبراز الإنجاز أو النتائج، وذلك لصعوبة الفصل بين السلوك من ناحية، والإنجاز والنتائج من ناحية أخرى (نعيم، ٢٠١٢)".

ويعرفه عربيات (٢٠١٢) بأنه: هو العمل الذي يؤديه المرؤوسون، بما يسهم في تحقيق الأهداف من خلال تفهمه لدوره وإتقانه له، وإتباعه للتعليمات التي تصل إليه من الإدارة، وسلوكه مع زملائه ورؤسائه، وتطوره المهني.

ويعرفه حمود (٢٠١٩) في ضوء التعريفات السابقة: بأنه مدى كفاءة الفرد الفنية، والعملية، للقيام بالواجبات وإنجاز ما يوكل إليه من مهام في الوقت المحدد للقيام بهذه المهمة لتحقيق أهداف المؤسسة التي يعمل بحار ويتضح مما سبق تعدد التعريفات الخاصة بالأداء وأغلب التعريفات تتمحور حول كمية الجهد والطاقة المبذولة من العاملين بما يوكل إليهم من مهام، وخلاصة القول فإن الأداء ينطوي على ما يأتي:

١- مجموع السلوك والنتائج التي تحققت معاً.

٢- كفاءة الفرد الفنية، والعملية، للقيام بالواجبات وإنجاز ما يوكل إليه من مهام في الوقت المحدد.

٣- تحقيق الأهداف من خلال تفهمه لدوره وإتقانه له.

٤- تحويل المدخلات إلى مخرجات ذات جودة تتفق مع مهارات وقدرات وخبرات العاملين.

٥- الجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد.

٦- كمية المخرجات.

يعرف علم المحاسبة على أنه علم تحكمه مفاهيم وفروض ومبادئ وأهداف ووظائف ومعايير يتم الاسترشاد بما في تحقيق الإبداع الفني التطبيقى مراحل الدورة المحاسبية عن طريق تحليل المعاملات وقياس الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، ويتم ذلك تجسيدا في مراحل النظام المحاسبي من إدخال البيانات وتشغيلها واستخلاص نتائجها على شكل معلومات محاسبية تصاغ في قوائم مالية لكي تقدم إلى مستخدميها من أجل التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات (النقيب، ٢٠٠٤).

لقد شهد العالم تطورات هائلة في جميع مناحي الحياة وخاصة في العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي والعشر سنوات من القرن الحالي وأهمها الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات.

وأمام هذا المد الهائل لتكنولوجيا المعلومات خصوصاً في عالم المال والأعمال، والذي أثر تأثيراً عميقاً في نظم المؤسسات، سواء أكانت نظاماً إدارية أو محاسبية أو غيرها، أثر في هياكلها وتشكيلها واتساعها وانتشارها فلم يكن أمام المؤسسات إلا أن تواكب التطورات وتطور أنظمتها.

وحتى يحقق النظام أهدافه ويوصل بقاءه فلا بد من متابعته ورعايته وصيانته. ولا يتحقق هذا الأمر إلا من خلال الرقابة.

ولأهمية الرقابة على النظم وخاصة النظام المحاسبي في توصيل المعلومات بجميع خصائصها لمتخذي القرارات، كان هذا الجهد المتواضع من المؤلفين حيث قام العديد من الباحثين بالرجوع إلى عدة مصادر منها الكتب العربية والأجنبية، والمجلات، والانترنت، فظهر بشكل كتاب أسميناه نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق ليحقق عدة أهداف منها، أنه مرجع للطلبة في تخصص نظم المعلومات المحاسبية، وكذلك يعتبر مرجعاً مساعداً لمحلي ومصممي وموظفي نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات التي تتطور باستمرار.

"ترتبط فاعلية أي مؤسسة بكفاءة العنصر البشري وقدرته على العمل ورغبته فيه باعتباره العنصر المؤثر والفعال في استخدام الموارد المتاحة وتعتمد الإدارة عليه في تعظيم النتائج، سيتم التطرق خلال هذا المطلب إلى مفهوم الأداء وقياسه وأهميته وتحديد عناصر الأداء وكذلك المحددات وطريقة تحسينه، بهدف التعرف على واقع المستوى العام الأداء العاملين في المؤسسات، وترشيد استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة، وقد يصعب ترشيد استخدام العنصر البشري لدرجة تزيد من صعوبة قدرة الإدارة على ترشيد استخدام هذا العنصر، وهو الأمر الذي جعل المشكلة الرئيسية التي تواجه الإدارة في أي مؤسسة هي التعرف على المتغيرات المحددة لهذا العنصر، والتي تنعكس على سلوك هؤلاء الأفراد الذين يمثلون قدرة العمل في المؤسسة". أن مكونات الأداء الجيد هي مجموعة من الخصائص والمتطلبات التي يجب الوفاء بها من

أجل الحكم على فعالية وكفاءة الأداء. هذه المكونات هي (السلمي، ٢٠٠٥):

- **الإدارة الإستراتيجية:** يعبر عن الطريقة التي يمكن للإدارة العليا من خلالها العمل على بناء استراتيجيات للمؤسسة من خلال تحديد الاتجاهات طويلة المدى، وكذلك تحقيق الأداء الجيد من خلال التصميم الدقيق لكيفية تنفيذ التقييم الفعال والملائم والمستمر لجميع الاستراتيجيات المطورة.

- **تطوير النظم المحاسبية:** وجود نظام محاسبي جيد يساهم في الحصول على البيانات المالية والمحاسبية الخالية من العيوب، وتعتبر هذه البيانات ركيزة أساسية لضبط الأداء، ويساهم النظام المحاسبي بشكل كبير في مدى الالتزام بالقواعد والأنظمة المطبقة في الدولة. التنظيم، لأنه يسهل إجراء عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها السلطات التنظيمية المختصة. إن استخدام هذه الأنظمة المحاسبية في إعداد الميزانيات للمؤسسات يستخدم لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة للحكم على كفاءة استخدام الموارد، سواء المادية أو البشرية، المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة.

- **الشفافية:** يعني الحق في الوصول إلى المعلومات، وكذلك معرفة جميع الآليات المتعلقة باتخاذ القرار في المؤسسة، والحق في الشفافية شرط أساسي وضروري لوضع المعايير الأخلاقية، وإنشاء ميثاق عمل مؤسسي بسبب الثقة التي تؤدي إليها، وتساعد أيضاً في اكتشاف الانحرافات والأخطاء.

- **إقرار مبدأ المساءلة الفعالة:** المساءلة تعني الممارسة الفعلية لهذا المبدأ من قبل الإدارة العليا كمبدأ مكمل لعملية تقييم الأداء. الفرد الذي يتم تكليفه بمسؤوليات كافية وصلاحيات مناسبة لأداء وظيفة معينة، بحيث يكون مسؤولاً عن أداء

المهام المتعلقة بالوظيفة وفق ما تم تحديده مسبقاً، عند استخدام مبدأ المساءلة كآلية لعملية تقييم الأداء بحيث أن يتم التركيز على مستوى الأداء الذي تم تحقيقه وفعالية مبدأ المساءلة المتبع في ظل توافر العناصر اللازمة لتنفيذ هذا المبدأ.

يسمح نظم الرقابة بتنظيم المعلومات وتخزين البيانات الأساسية الرقمية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض البيانات التي تعكس صورة حقيقية للمركز المالي والممتلكات الخاصة بالمؤسسة وكفاءتها وموقع خزينتها لدى الجهة. نهاية السنة المالية.

يعتبر نظام الرقابة من أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن التنفيذ الفعال لهذا النظام من قبل الإدارة والأفراد يشكل حماية للمؤسسة من المخاطر التي تواجهها، والحفاظ على الحقوق. من أصحاب المصلحة، وكذلك تقليل فرص المخاطر والأخطاء إلى أقصى حد. الحد الأدنى، الرقابة للمؤسسة هي أيضاً حجر الزاوية الذي يقوم عليه المدقق ويعمل كنقطة محورية له عند إعداد برنامج الرقابة (Turedi, and ٢٠١٨, and Duygu,).

يمثل نظام الرقابة آلية مهمة لحكومة المؤسسات تدعم العمليات والأنشطة، حيث يرسى أسس استراتيجيات العمل الفعالة وأداء المؤسسات، من أجل حماية أصولها وضمان دقة الحسابات (Yingqi Li, and Juuli (Campball, 2016).

من المتوقع أن يكون لتقنية الحوسبة تأثير كبير في بيئة الأعمال، وذلك كون الحوسبة من التقنيات الحديثة نسبياً، وذلك أنها جاءت لتلي العديد من الحلول، والتي تبنتها العديد من الشركات العالمية، وينظر الخبراء في المجالات التكنولوجية،

بأن الحوسبة تصبح جزءاً أساسياً ومستداماً في البنية التحتية لغالبية الأنظمة التقنية التجارية (بحور، ٢٠١٦).

من الفوائد الواضحة للحوسبة التوفير في النفقات؛ إذ يمكن التقليل من تكاليف صيانة أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الثمن المرتفع، إضافة إلى سهولة الوصول للمواد والمعلومات في الوقت المحدد وفي أي مكان، ويمكن إضافة مواد أخرى تعود على البيئة مثل انخفاض التلوث البيئي إذ إن هذه الخدمات لا تحتاج إلى مباني ضخمة وبنية تحتية كبيرة، كما أن استخدام الحوسبة يزيد من الموثوقية والأداء من خلال تخزين وصيانة الوثائق السرية التاريخية النادرة بواسطة شبكة محلية يسهل الوصول إليها (الفاعوري، ٢٠١٧).

ومن ما يميز الحوسبة هو إمكانية استرجاع المعلومات مهما حصل من ضياع أو تلف أو نسيان لأي معلومة في أي جهاز مملوك من قبل المستخدم للخدمات السحابية مما يجعل الخدمات السحابية أكثر جاذبية للمؤسسات والمعنيين من الخدمات التقليدية التي تكمن في شراء الأجهزة والبرامج والمعدات وعدم الاستغلال الكامل لها مما يؤدي إلى هدر المال من خلال ثمن تلك المعدات ومن خلال الأشخاص العاملين على إدارة تلك المعدات، حيث إن تبني الحوسبة السحابية يغني المؤسسة عن امتلاك وتوفير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات كالأجهزة المتطورة والخوادم (واصل ورجم، ٢٠١٩).
تهدف الحوسبة إلى تحقيق الغايات التالية
(Klug, ٢٠١٥):-

١- تجعل من جهاز الحاسوب محطة يعبر من خلالها للوصول إلى الخادم الذي يحتوي على مساحة تخزين تمكن المستخدم من التعامل مع بياناته.

٢- توفير مساحة كبيرة لتخزين للمعلومات عالية الجودة.

٣- إمكانية الوصول إلى المعلومات والقدرة على استرجاعها بسهولة في أي وقت ومن أي مكان متصل بالإنترنت.

٤- عدم الحاجة لعمل نسخ احتياطية للمعلومات من خلال تخزينها على أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو أجهزة التخزين الخارجية مثل الأقراص أو الفلاش وغيرها.

٥- توافر معظم البرامج التشغيلية والتطبيقية بالجمان (في معظم الحالات) مما يوفر على المستخدمين التكلفة والوقت والصيانة.

٦- مكن عملية مشاركة المعلومات بين المستخدمين وسهولة تداولها ونقلها عبر الإنترنت مهما كان حجم ذلك المعلومات وأشكال الملفات.

٧- تزويد المستفيد بإمكانية المعالجة عن بعد لمعلوماته المتعلقة بإنشاء الملفات أو حذفها أو إجراء تعديلات عليها أو تحديد مستويات الوصول إليها، بالإضافة إلى تنظيم إجراءات حفظها وتخزينها.

ومن منحنى آخر فإن للحوسبة السحابية ميزة جديدة وهي القابلية للتوسع حيث تعد ميزة مرغوب فيها لنظام أو شبكة حيث إنها تساعد النظام على تقليل أعباء العمل على سبيل المثال، يمكن أن تشير قابلية التوسع إلى قدرة النظام على زيادة الأداء العام عند إضافة الموارد (مثل الأجهزة). ولها دور في تصميم وتنفيذ النظم المعقدة والكبيرة، مثل قواعد البيانات وقواعد البيانات المعرفية ومن أهم فوائد الحوسبة القدرة على الاستكشاف والبحث وتعدد طرق البحث حيث يمكن استخدام مفردات أو كلمات رئيسة للحصول على الغاية البحثية (ahmadi, 2018).

* الدراسات السابقة

الداخلية، والرقابة الاستراتيجية، وتحسين خصائص المعلومات المحاسبية من حيث الأهمية والموثوقية.

هدفت دراسة (Afiah & Alfian &)

(Sofia,2020) للتعرف على أثر كفاءة الموظفين ونظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن كفاءة الموظف ونظام الرقابة الداخلية تؤثر بدلالة إحصائية على جودة المعلومات المحاسبية.

هدفت دراسة (Dut (2016) إلى التعرف على

دور الرقابة الداخلية في كشف ومنع الغش في التقارير المالية بالوحدات الحكومية في جنوب السودان، استخدم الباحث المنهج الوصفي، وبعد إجراء التحليل الإحصائي أظهرت النتائج أن الرقابة المالية الداخلية تلعب دوراً هاماً في ضبط واكتشاف الغش في التقارير المالية، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات تساعد في تطور الرقابة المالية الداخلية، وهناك الحاجة إلى تطوير سياسات الموارد البشرية لاختيار الكفاءات في مجال الرقابة الداخلية.

* ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تغطي هذه الدراسة فجوة قلة الدراسات التي تناولت الدور المعدل لحوسبة الأنظمة الجمركية على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية، حيث وجدت بعض الدراسات لكنها لم تغطي الأبعاد التي شتمتها الدراسة فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية، حيث تقدم هذه الدراسة إطاراً فكرياً خاصاً بالدراسة ومتغيراتها المختلفة، وتعتقد الباحثة بأن هذه الدراسة من الدراسات النادرة على المستوى المحلي والعربي في موضوع الدراسة وتأمل أن تكون بداية لدراسات مستقبلية أخرى.

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة

الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قامت الباحثة بمسح الدراسات السابقة، وتم الاستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات حسب الفترة الزمنية من الأحدث إلى الأقدم.

هدفت دراسة العزب (٢٠٢١) التعرف إلى أثر

حوسبة الأنظمة الجمركية على جودة الخدمة في دائرة الجمارك، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر حوسبة الأنظمة الجمركية على جودة الخدمة المقدمة في المراكز الجمركية، حيث جاءت جودة الخدمة في المرتبة الأولى من حيث الخدمات المقدمة.

هدفت دراسة متولي وسند (٢٠٢٠) إلى التعرف

على نظام تخطيط موارد الحكومة ومفهومه وأساليه وبيان مدى مساهمته في دعم تطبيق الحكومة الإلكترونية، وافترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام تخطيط موارد الحكومة ودعم تطبيق الحكومة الإلكترونية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فيما تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أثبتت صحة الفرضيات.

هدفت دراسة باجسير (٢٠٢٠) إلى التعرف على

أثر تطوير أساليب الرقابة الداخلية على خصائص المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح العاملة في المملكة العربية السعودية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود علاقة إيجابية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وإدارة الرقابة

* منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في تصميم الدراسة؛ الذي يساهم في منح صورة واضحة عن الظاهرة المراد دراستها وإيضاح طبيعة العلاقة والتأثير بين متغيراتها (حوسبة الأنظمة الجمركية، نظم الرقابة، الأداء المحاسبي).

* مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع الكادر الرقابي العاملين في الرقابة الداخلية في دائرة الجمارك الأردنية والبالغ عددهم (٨٢) موظف وموظفة، حيث تم توزيع الاستبيان عليهم بطريقة الحصر الشامل وبلغ عدد الاستبانة الموزعة (٨٢) استردت منها الباحثة (٦٥) استبانة وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن هناك (٤) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي بسبب عدم اكتمال الإجابات الأجوبة، وبذلك كان عدد الاستبانات التي تم استردادها وصالحة للتحليل الإحصائي (٥٩) استبانة. يوضح الجدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

الجدول رقم (١): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية (n=59)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	32	54.2
	دراسات عليا	27	45.8
	المجموع	59	100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	11	18.6
	5- أقل من 10 سنوات	25	42.4
	10 - أقل من 15 سنة	15	25.4
	15 سنة فأكثر	8	13.6
	المجموع	59	100
التخصص العلمي	محاسبة	23	39
	إدارة أعمال	19	32.2
	علوم مالية	5	8.5
	نظم معلومات ادارية	1	1.7
	تكنولوجيا معلومات	11	18.6
	المجموع	59	100
	مساعد مدير مديرية الرقابة والتفتيش	4	6.8
رئيس قسم الرقابة الداخلية والمالية	10	16.9	
المسمى الوظيفي	رئيس قسم التفتيش	8	13.6
	رئيس قسم الرقابة الداخلية في المراكز الجمركية	4	6.8
	رئيس قسم التدقيق اللاحق والاستيضاح	2	3.4
	مدقق رئيسي	8	13.6
	مدقق	23	39
المجموع	59	100	

* طرق جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض البيانات وأسلوب الدراسة الميدانية، وتم الحصول على المعلومات من خلال المصادر التالية:

– **المصادر الأولية:** تمثلت مصادر جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة التي تم تصميمها وتوزيعها على عينة الدراسة من العاملين في دائرة الجمارك، وبعد ذلك تحليل تلك البيانات، ومعالجتها.

– **المصادر الثانوية:** اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، التي تتمثل في المراجع العربية، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة واستفادة الباحثة من هذه المصادر في بناء الإطار النظري، والتعرف على الأسس العلمية السليمة في كتابة الرسائل الجامعية.

* أداة الدراسة

الدرجة	5	4	3	2	1
مستوى الموافقة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة فهي لتحديد درجة الموافقة؛ فقد حددت الباحثة ثلاثة مستويات هي (مرتفع، ومتوسط، ومنخفض) بناء على المعادلة الآتية (الشريفين والكيلاني، 2007):

طول الفترة = (الحد الأعلى للبدليل - الحد الأدنى للبدليل) / عدد المستويات

$$1.33 = 3/4 = 3/(1-5)$$

وبالتالي يمكن الحكم على المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

- إذا تراوح المتوسط الحسابي ما بين (١.٠٠ - أقل من ٢.٣٣) يعبر عن مستوى تقييم منخفض.
- إذا تراوح المتوسط الحسابي ما بين (٢.٣٣ - أقل من ٣.٦٦) يعبر عن مستوى تقييم متوسط.
- إذا تراوح المتوسط الحسابي ما بين (٣.٦٦ - أقل من ٥.٠٠) يعبر عن مستوى تقييم مرتفع.

* اختبار ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم إيجاد معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات مجالات الدراسة والأداة ككل، جدول (٣) يوضح ذلك.

قامت الباحثة بتطوير أداة الدراسة، وهي عبارة عن استبانة مصممة بالاعتماد على فرضيات الدراسة ومتغيراتها التابعة والمستقلة والمعدل، وتم عرضها على مجموعة من أصحاب الخبرة والاختصاص في مجال المحاسبة في الجامعات الأردنية، للوقوف على مدى مصداقية الاستبانة ومضمونها، بالإضافة إلى مدى ارتباط فقرات الاستبانة مع بعضها، والأخذ بملاحظات أصحاب الخبرة والاختصاص، وتعديلها بالشكل النهائي؛ لتصبح ذات مصداقية أكثر لقياس كل من المتغيرات المستقلة والتابعة والمعدلة.

وتكونت الاستبانة من أربعة أجزاء وهي:

الجزء الأول - معلومات عامة متعلقة بالعوامل الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وتشمل (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي).

الجزء الثاني - فيتكون من مجموعة من الفقرات بواقع (١٠) فقرات، توضح المتغير المعدل في الدراسة المتمثل بحوسبة الأنظمة الجمركية.

الجزء الثالث - فيتكون من مجموعة من الفقرات بواقع (٢٥) فقرات، توضح المتغير المستقل في الدراسة المتمثل بنظام الرقابة.

الجزء الرابع - فيتكون من مجموعة من الفقرات بواقع (٨) فقرات، توضح المتغير التابعة في الدراسة المتمثل بالأداء المحاسبي.

ولتحليل البيانات تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الأسئلة، وذلك حسب المبين في الجدول (٢):

الجدول رقم (٢): اختبار مقياس الاستبانة

جدول (٣): معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات مجالات

الدراسة والأداة ككل

المجال	البعد	معامل (كرونباخ ألفا)
نظام الرقابة	البنية الرقابية	0.892
	الإجراءات الرقابية	0.977
	تقييم المخاطر	0.912
	نظام المعلومات والتواصل	0.921
	الإشراف والمتابعة	0.858
الإدارة المحاسبية ككل	نظام الرقابة ككل	0.955
	حوسبة الأنظمة المحاسبية ككل	0.899
	حوسبة الأنظمة الجبركية ككل	0.794

٤- الانحراف المعياري (Standard Deviation) تم

استخدامه لتحديد مدى ابتعاد القراءات عن مركز تجمعها لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة.

٥- الانحدار المتعدد والانحدار الهرمي لاختبار فرضيات الدراسة.

* نتائج التحليل الإحصائي

تضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على الدور المعدل لحوسبة الأنظمة الجبركية على العلاقة بين الرقابة الحكومية والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية، وسيتم ذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض النتائج:-

- النتائج المتعلقة بمستوى نظم الرقابة في دائرة الجمارك الأردنية.

تم استخراج الأوساط الحسابية، لموافقة الأفراد المبحوثين على الفقرات التي تعكس مستوى نظم الرقابة في دائرة الجمارك الأردنية، كما هي موضحة في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لموافقة

الأفراد المبحوثين على مستوى نظم الرقابة مرتبة تنازلياً

وفقاً للوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	4	نظام المعلومات والتواصل	4.33	0.77	مرتفع
2	5	الإشراف والمتابعة	4.12	1.11	مرتفع
3	1	البنية الرقابية	3.89	0.92	مرتفع
4	3	تقييم المخاطر	3.83	1.21	مرتفع
5	2	الإجراءات الرقابية	3.80	1.35	مرتفع
		نظام الرقابة ككل	4.00	0.72	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (٤) أن مستوى نظم الرقابة جاء مرتفعاً؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال الرقابة ككل (٤.٠٠) بمستوى تقييم مرتفع، كما يتبين أن الأوساط الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد مجال الرقابة تراوحت ما بين (٣.٨٠ - ٤.٣٣)، وجاء

يظهر من جدول (٣) أن قيم معاملات ثبات (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة تراوحت بين (٠.٨٥٨ - ٠.٩٧٧)؛ إذ أشارت معظم الدراسات إلى أن نسبة قبول معامل الثبات (٠.٦٠) (الشريفيين والكيلاني، ٢٠٠٧).

* الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، قامت الباحثة بتمييز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية التي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وتم باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة والموجودة في هذا البرنامج، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي استخدمها:

١- التكرارات (Frequency) قامت الباحثة باستخدامها في وصف خصائص عينة الدراسة، وبيان عدد مفرداتها، وأعداد من وزعت عليهم أداة الدراسة.

٢- النسب المئوية (Percent) استخدمتها الباحثة في تحديد نسبة التكرارات فيما يتعلق بوصف خصائص عينة الدراسة.

٣- المتوسط الحسابي (Mean) استخدمته الباحثة لحساب متوسط الإجابة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وكذلك المتوسط الحسابي لكل بعد من أبعاد الدراسة.

بالمرتبة الأولى بعد "نظام المعلومات والتواصل" بوسط حسابي (٤.٣٣) بمستوى تقييم مرتفع، وتلاه بالمرتبة الثانية بعد "الإشراف والمتابعة" بوسط حسابي (٤.١٢) بمستوى تقييم مرتفع، وجاء بالمرتبة الثالثة بعد "البيئة الرقابية" بوسط حسابي (٣.٨٩) بمستوى تقييم مرتفع، وجاء بالمرتبة الرابعة بعد "تقييم المخاطر" بمتوسط حسابي (٣.٨٣)، وأخيراً جاء بالمرتبة الخامسة بعد "الإجراءات الرقابية" بمتوسط حسابي (٣.٨٠).

– النتائج المتعلقة بمستوى الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية.

تم استخراج الأوساط الحسابية، لموافقة الأفراد المبحوثين على الفقرات التي تعكس مستوى نظم الرقابة في دائرة الجمارك الأردنية، كما هي موضحة في الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥): الأوساط الحسابية والانحرافات المعياري لموافقة الأفراد المبحوثين على مستوى الأداء المحاسبي مرتبة تنازلياً

وفقاً للوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	تحسين فترة الدائرة في الاعتماد على تحقيق الحاجات العامة للمستفيدين من خدماتها.	4.07	0.96	مرتفع
2	4	ترشيح القرارات المتخذة بناء على المعلومات المحاسبية.	3.85	1.06	مرتفع
3	8	توافر المعلومات في الوقت المناسب.	3.83	1.05	مرتفع
4	6	تحسين محتوى إعلامي الحساب الختامي.	3.80	1.06	مرتفع
5	7	تحسين كيفية عرض المعلومات بالشكل الصحيح.	3.75	1.08	مرتفع
6	3	تحسين السياسات المحاسبية المتبعة في الدائرة.	3.63	0.89	متوسط
7	1	الالتزام بمعايير الأداء في نشاطات الدائرة المختلفة.	3.42	0.79	متوسط
8	5	زيادة استفادة الدائرة من البيانات المالية المفصّل عنها.	3.22	0.89	متوسط
		مجال الأداء المحاسبي ككل	3.69	0.70	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (٥) أن مستوى الأداء المحاسبي جاء مرتفعاً؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال الأداء المحاسبي ككل (٣.٦٩) بمستوى تقييم مرتفع، كما يتبين أن الأوساط الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال الأداء المحاسبي تراوحت ما بين (٣.٢٢ - ٤.٠٧)، وجاء بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (٢)

ونصها: تحسين قدرة الدائرة في الاعتماد على تحقيق الحاجات العامة للمستفيدين من خدماتها، وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٥) ونصها: زيادة استفادة الدائرة من البيانات المالية المفصّل عنها .

– النتائج المتعلقة بمستوى حوسبة الأنظمة الجمركية في دائرة الجمارك الأردنية.

تم استخراج الأوساط الحسابية، لموافقة الأفراد المبحوثين على الفقرات التي تعكس مستوى حوسبة الأنظمة الجمركية في دائرة الجمارك الأردنية، كما هي موضحة في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦): الأوساط الحسابية والانحرافات المعياري لموافقة

الأفراد المبحوثين على مستوى حوسبة الأنظمة الجمركية

مرتبة تنازلياً وفقاً للوسط الحسابي

الرتبة	الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	8	تساعد الأنظمة الجمركية من التقليل من معدلات الأخطاء أثناء تقديم الخدمات.	4.08	0.79	مرتفع
2	10	تعد عملية الوصول واسترجاع أي معلومات أو بيانات على الأنظمة الجمركية عملية سهلة وغير معقدة للمستخدمين.	4.03	0.87	مرتفع
3	7	تساعد الأنظمة الجمركية في تنسيق المهام بين الموظفين.	3.98	0.80	مرتفع
4	9	تمتاز الأنظمة الجمركية بدرجة عالية من الخصوصية و الأمان للمستخدمين.	3.97	0.88	مرتفع
5	1	تتم الأنظمة الجمركية بسهولة التعلم والاستخدام والعمل والأمن والحماية لمستخدميه.	3.88	1.05	مرتفع
6	3	يتوفر في دائرة الجمارك مستخدمون واعلمون أي ظل بسرعة.	3.69	0.99	مرتفع
7	6	يساهم الفهرس الموجود في الأنظمة الجمركية بزيادة سرعة عمليات معالجة البيانات.	3.66	0.73	مرتفع
8	2	يتوفر خادم (سيرفر) عالي الجودة يسهل عملية الربط الإلكتروني في النظام وعرف أجهزة التعلقات الطارئة مما زاد من جودة الخدمة.	3.58	0.99	متوسط
9	5	توفر الأنظمة الجمركية خصائص تتيح للمستخدمين معالجة خطوات سير العمل.	3.41	0.67	متوسط
10	4	تساهم الأنظمة الجمركية في التعرف على القيمة المبلغ المتخذة لدى دائرة الجمارك الرسوم المترتبة على السلع.	3.29	0.70	متوسط
		مستوى حوسبة الأنظمة الجمركية ككل	3.76	0.51	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (٦) أن مستوى حوسبة الأنظمة الجمركية جاء مرتفعاً؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال حوسبة الأنظمة الجمركية ككل (٣.٧٦) بمستوى تقييم مرتفع، كما يتبين أن الأوساط الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال حوسبة الأنظمة الجمركية تراوحت ما بين (٣.٢٩ - ٤.٠٨)، وجاء بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (٨) ونصها: تساعد الأنظمة الجمركية من التقليل من معدلات الأخطاء أثناء تقديم الخدمات، وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٤) ونصها:

البيد	التباين المسموح به	معامل تضخم التباين
البيئة الرقابية	0.719	1.392
الإجراءات الرقابية	0.574	1.743
تقييم المخاطر	0.705	1.418
نظام المعلومات والتواصل	0.880	1.137
الإشراف والمتابعة	0.423	2.366
حوسبة الأنظمة الجمركية	0.752	1.330

تساهم الأنظمة الجمركية في التعرف على القيمة السلع المعتمدة لدى دائرة الجمارك الرسوم المترتبة على السلع.

* اختبار التوزيع الطبيعي

قامت الباحثة من أجل التأكد من خضوع البيانات للتوزيع الطبيعية باستخدام معاملي التفلطح والالتواء لكل مجال من مجالات الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٧) قيم الالتواء والتفلطح لكل مجال من مجالات الدراسة.

جدول (٧): قيم التفلطح والالتواء لمتغيرات الدراسة الرئيسية

المجال	معامل الالتواء Skewness	معامل التفلطح Kurtosis	البيد
نظام الرقابة	-0.542	-0.642	البيئة الرقابية
	-1.032	-0.023	الإجراءات الرقابية
نظام المعلومات والتواصل	-0.992	-0.105	تقييم المخاطر
	-1.795	1.416	نظام المعلومات والتواصل
الإشراف والمتابعة	-0.444	1.322	الإشراف والمتابعة
	-1.000	1.172	الأداء المحاسبي ككل
حوسبة الأنظمة الجمركية ككل	-0.612	0.143	

يظهر من الجدول رقم (٧) أن معاملات التفلطح والالتواء تتراوح جميعها ضمن الحد الأدنى والأعلى المقبول للتوزيع الطبيعي؛ إذ تراوحت قيم الالتواء المحصورة ما بين (-٧، ٢)، كما أن قيم معاملات التفلطح محصورة ما بين (-٧، ٧)، مما يشير إلى أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وعليه فإنَّ بيانات الدراسة مناسبة لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة (النجار والزعي، 2013).

* اختبار الازدواج الخطي

تم استخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وقيم التباين المسموح به (Tolerance) بهدف التأكد من خلو البيانات من مشكلة الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة، وهي المشكلة التي يعني وجودها أن يكون متغيراً مستقلاً دالاً لمتغير مستقل آخر، أي يرتفع بارتفاعه وينخفض بانخفاضه. وتظهر النتائج في الجدول (٨).

الجدول (٨): نتائج اختبار الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة

يتضح من النتائج في الجدول (٨) أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات إذ جاءت قيم معامل تضخم التباين بشكل ملائم من حيث إنها أقل من (١٠) وكذلك قيم التباين المسموح به التي حققت معيار القبول وهو أن تكون قيمتها أكبر من (٠.١) (Subedi, 2016).

* مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة (المستقلة، معدل) من أجل التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات. وتظهر النتائج في الجدول (٩).

الجدول (٩): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة (المستقلة، المعدل)

المجال	1	2	3	4	5	6
البيئة الرقابية	1					
الإجراءات الرقابية	0.512	1				
تقييم المخاطر	0.610	0.338	1			
نظام المعلومات والتواصل	0.298	0.227	0.617	1		
الإشراف والمتابعة	0.332	0.305	0.651	0.250	1	
حوسبة الأنظمة الجمركية	0.300	0.429	0.411	0.136	0.416	1

تشير النتائج في الجدول (٩) إلى أن درجات ارتباط المتغيرات المستقلة والمتغير المعدل كانت متوسطة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

* النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لنظم الرقابة بأبعادها الفرعية (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية،

تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتواصل، الإشراف والمتابعة) على الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية.

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسة الأولى تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد (Multiple regression) لدراسة أثر نظم الرقابة بأبعادها الفرعية (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتواصل، الإشراف والمتابعة) على الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية، الجدول رقم (١٠) يوضح ذلك.

جدول (١٠): نتائج معادلة الانحدار المتعدد (Multiple regression) لدراسة أثر أبعاد نظم الرقابة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتواصل، الإشراف والمتابعة) على الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية

المتغير	معاملات غير قياسية		معاملات موحدة			R	R ²	F	الدالة الإحصائية
	B	خطأ المعياري	T	B	الدالة الإحصائية				
ثبات الانحدار	0.684	0.277	2.467	0.017	0.017	0.898	0.806	44.033	0.017
البيئة الرقابية	0.181	0.075	2.405	0.020	0.020	0.898	0.806	44.033	0.020
الإجراءات الرقابية	0.094	0.077	1.221	0.227	0.227	0.898	0.806	44.033	0.227
تقييم المخاطر	0.165	0.080	2.061	0.044	0.044	0.898	0.806	44.033	0.044
نظم المعلومات والتواصل	0.046	0.078	0.590	0.558	0.558	0.898	0.806	44.033	0.558
الإشراف والمتابعة	0.272	0.035	7.765	0.000	0.000	0.898	0.806	44.033	0.000

يظهر من جدول (١٠) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أبعاد نظم الرقابة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتواصل، الإشراف والمتابعة) على الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين (R) (٠.٨٩٨) وهي قيمة تدل على درجة الارتباط بين أبعاد نظم الرقابة والأداء المحاسبي، وبلغت قيمة (R-square) (٠.٨٠٦) بمعنى أن أبعاد نظم الرقابة مجتمعة تفسر ما قيمته (٨٠.٦%) من التغير الحاصل في تطوير الأداء المحاسبي، وبلغت قيمة الاختبار (F) (٤٤.٠٣٣) بدلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، مما تدل على وجود تباين في تأثير

المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسة الأولى بالصيغة المثبتة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم الرقابة بأبعادها الفرعية على الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية".

الفرضية الرئيسة الثانية (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لحوسبة الأنظمة الجمركية كمتغير معدل على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية.

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسة الثانية تم تطبيق اختبار الانحدار الهرمي لدراسة أثر حوسبة الأنظمة الجمركية كمتغير معدل على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي، والجدول رقم (١١) يوضح ذلك.

الجدول (١١): نتائج تحليل الانحدار الهرمي للفرضية الرئيسة الثانية

النموذج	المتغيرات	B	T	الدالة الإحصائية	R	معامل التحديد R ²	F	ΔR ²	ΔF	الدالة الإحصائية
النموذج الأول	ثبات الانحدار	2.467	2.467	0.017	0.898	0.806	44.033	-	-	0.017
	البيئة الرقابية	0.298	2.405	0.020	0.898	0.806	44.033	-	-	0.020
	الإجراءات الرقابية	0.227	1.221	0.227	0.898	0.806	44.033	-	-	0.227
	تقييم المخاطر	0.358	2.061	0.044	0.898	0.806	44.033	-	-	0.044
	نظم المعلومات والتواصل	0.064	0.590	0.558	0.898	0.806	44.033	-	-	0.558
	الإشراف والمتابعة	0.541	7.765	0.000	0.898	0.806	44.033	-	-	0.000
النموذج الثاني	ثبات الانحدار	0.128	-0.128	0.899	0.919	0.844	46.959	0.038	12.755	0.038
	البيئة الرقابية	0.279	2.479	0.016	0.919	0.844	46.959	0.038	12.755	0.016
	الإجراءات الرقابية	0.120	0.704	0.484	0.919	0.844	46.959	0.038	12.755	0.484
	تقييم المخاطر	0.253	1.581	0.120	0.919	0.844	46.959	0.038	12.755	0.120
	نظم المعلومات والتواصل	0.169	1.652	0.104	0.919	0.844	46.959	0.038	12.755	0.104
	الإشراف والمتابعة	0.342	4.066	0.000	0.919	0.844	46.959	0.038	12.755	0.000
حوسبة الأنظمة الجمركية	0.294	3.571	0.001	0.919	0.844	46.959	0.038	12.755	0.001	

يتضح من الجدول رقم (١١) نتائج الانحدار الهرمي على أمودجين، حيث مثلت نتائج النموذج الأول أثر نظم الرقابة على الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية، إذ تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنظم الرقابة في تطوير الأداء المحاسبي، حيث أن قيمة F بلغت (٤٤.٠٣٣) وهي قيمة دالة إحصائية، وقد أشارت قيمة معامل التحديد R² والتي بلغت (٠.٨٩٨) إلى أن ما نسبته (٨٩.٨%) من التغير الحاصل في الأداء المحاسبي يمكن تبريره من خلال نظم الرقابة.

أما في النموذج الثاني، فقد تم إضافة المتغير المعدل (حوسبة الأنظمة الجمركية) لأنموذج الإحدار، حيث ارتفعت قيمة معامل التحديد R^2 بنسبة (3.8%)، وهي دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة F_{Δ} (12.755) عند مستوى معنوية (Sig) $F_{\Delta} = 0.0000$ والتي هي أقل من 0.005، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الثانية بالصيغة المثبتة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ لحوسبة الأنظمة الجمركية كمتغير معدل على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية"، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن حوسبة الأنظمة الجمركية تساهم في تحسين أعمال الرقابة لما لها من دور كبير في التحكم بسير عملية الرقابة وجودتها بالإضافة إلى إن معظم الدراسات تشير إلى وجود اثر إيجابي للتقنيات في جودة العملية الرقابية لدورها الفعال في الانتقال من وسائل معالجة البيانات التقليدية الى الوسائل الالكترونية وتوفيرها برامج الإلكترونية واساليب وطرق تعزز الوظائف الرقابية وتسهل القيام بها بكفاءة وفاعلية.

* ملخص النتائج

بعد إجراء التحليل الإحصائي أظهرت النتائج ما يلي:-
 ١- أن مستوى نظام الرقابة في دائرة الجمارك من وجهة نظر العاملين فيها جاء مرتفعاً.
 ٢- أن مستوى الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك من وجهة نظر العاملين فيها جاء مرتفعاً
 ٣- أن مستوى حوسبة الأنظمة الجمركية في دائرة الجمارك من وجهة نظر العاملين فيها جاء مرتفعاً.

٤- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لنظم الرقابة بأبعادها الفرعية على الأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية.

٥- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ لحوسبة الأنظمة الجمركية كمتغير معدل على العلاقة بين نظم الرقابة والأداء المحاسبي في دائرة الجمارك الأردنية.

* التوصيات

بناء على النتائج السابقة فان الباحثة تقدم مجموعة من التوصيات تتمثل في ما يلي:

١- ضرورة تقديم تسهيلات وصلاحيات أكبر تساعد العاملين في دائرة الجمارك باستخدام التقنيات التي يراها مناسبة .

٢- التأكيد على ضرورة قيام العاملين في دائرة الجمارك بالمشاركة في مؤتمرات خاصة بالحوسبة وذلك للوصول الى اعلى كفاءة في الأداء.

٣- ضرورة تشجيع المدققين على الحصول على شهادات متخصصة بالحوسبة وذلك لأنها تعتبر دليل على أنهم يمتلكون كفاءة مهنية .

* المراجع

* المراجع العربية

باجسير، علي.(٢٠٢٠). تطوير أساليب الرقابة الداخلية وأثرها على خصائص المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح العاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ٤١(١)، ١٠٩-١٣٦.

الجودة والاعتمادية. عمان: مكتبة الجامعة الأردنية،
الأردن، ١٣٩-٢٠٠.

النقيب، كمال عبد العزيز.(٢٠٠٤). مقدمة في نظرية
المحاسبة، ط١، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،
١٦٥-١٦٨.

متولي، سمر، سند، ياسر.(٢٠٢٠). دور تطبيق نظام تخطيط
موارد الحكومة في دعم الحكومة الالكترونية: دراسة
ميدانية على ديوان الحسابات القومي، مجلة
الدراسات العليا، ١٥(٤)، ٦٩٦ - ٧١١.

مطر، محمد. (٢٠١٠). التحليل المالي والائتماني. الاسكندرية:
دار الفكر الجامعي.

نعيم، محمود.(٢٠١٢). واقع تنمية الموارد البشرية في وزارة
التربية والتعليم العالي وعلاقتها بمستوى الأداء
الإداري. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية،
فلسطين.

واصل، خولة؛ رجم، خالد.(٢٠١٩). أثر تبني الحوسبة
السحابية على الأداء الوظيفي دراسة حالة
للتأمينات. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

* المراجع الأجنبية

ahmadi,

Maryam&aslani,nasim.(2018).
*Capabilities and Advantages of
Cloud Computing in the
Implementation of Electronic
Health Record.*Acta Inform
Med.

Dut, MajakAcuoth.(2016). *The
Development of Internal
Controls to Detect and Prevent*

بحور، خالد.(٢٠١٦). مدى توافر العوامل المؤثرة على تبني
وتطبيق الحوسبة السحابية في المؤسسات الحكومية
من وجهة نظر الإدارة العليا. رسالة ماجستير،
الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

حمود، غيث دحام علي. (٢٠١٩). أثر التخطيط
الاستراتيجي على اداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة
الحجم في إقليم الشمال في الأردن. رسالة ماجستير،
جامعة آل البيت.

الزهري، سعد بن سعيد.(٢٠١٨). الحوسبة السحابية
واستثمارها المستقبلي في المكتبات السعودية: رؤية
استشرافية، رسالة بحث منشورة، المؤتمر الرابع
والعشرين بجمعية المكتبات المتخصصة، الخليج
العربي.

السلمي، علي.(٢٠٠٥). السياسات الإدارية في عصر
المعلومات. ط٢، القاهرة، مصر: دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع.

عريبات، بشير.(٢٠١٢). أنماط القيادة التربوية السائدة لدى
رؤساء الأقسام الأكاديمية في جامعة البلقاء التطبيقية
وأثرها على الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس:
دراسة حالة. مجلة الجامعة الإسلامية.

العزب، مجدي.(٢٠٢١). أثر حوسبة الأنظمة الجمركية على
جودة الخدمة في دائرة الجمارك، رسالة ماجستير،
جامعة آل البيت.

الفاعوري، أريج. (٢٠١٧). تطبيقات الحوسبة السحابية في
المكتبات. المؤتمر الدولي الثالث في النشر الإلكتروني
لمكتبة الجامعة الأردنية نحو مكتبات حديثة -

Financial Statement Fraud.
Northcentral University,
ProQuest Dissertations
Publishing. 10092275 .

Hasan Turedi, and Duygu
Celayir.(2018). Role of
Effective Internal Control
Structure in Achievement of
Targeted Success in
Businesses, *European Scientific
Journal*, 14(^), 1-18.

Klug, W., & Bai, X. (2015). Factors
affecting cloud computing
adoption among universities
and colleges in the United
States and Canada. *Issues in
Information Systems*, 16(3).

Shelagh Campbell, and Yingqi Li, and
Juuli Yu, and Zhou
Zhang.(2016). The Impact of
Occupational Community on
the Quality of Internal Control,
Journal of Business Ethics,
139(2), 5269.